أثر تطبيق معيار القطاعات التشغيلية على جودة الأرباح المحاسبية

دراسة تطبيقية

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور
بشير عبدالعظيم البنا
أستاذ المحاسبة كليه التجارة-جامعة المنصورة

الدكتوره
دنيا سمير عبدالرازق
مدرس المحاسبة كليه التجارة-جامعة المنصورة

من الباحثة

الشيماء عبدالله حامد عبدالله
باحث ماجستير

المستخلص

تهدف هذه الدراسة :إلى التعرف على أثر تطبيق معيار القطاعات التشغيلية على جودة الأرباح المحاسبية فى الشركات المدرجة فى البورصة المصرية ، وتحقيقاً لهذا الهدف اعتمدت الباحثة على حصر الشركات ذات القطاعات التشغيلية فقط ، وقد تم اجراء الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من 40 شركة ، خلال الفترة من بداية عام ٢٠١٤م حتى نهاية عام ٢٠١٧ م ، بإجمالى عدد مشاهدات ١٨٠ مشاهدة .

وقد توصلت الدراسة : إلى عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار القطاعات التشغيلية على جودة الأرباح المحاسبية فى الشركات المدرجة فى البورصة المصرية ، حيث أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعيار على كلاً من مستوى الإستحقاقات وربحية السهم وعوائد الأسهم كمقاييس للحكم على مدى جودة الأرباح المحاسبية ، وقد أشارت تلك النتائج الى أن رفع مستويات تطبيق المعيار لن يؤدي إلى التأثير على المستخدم الخارجي للقوائم المالية ، ويمكن أن يرجع هذا إلى عدم الإلتزام الكامل بمتطلبات المعيار من قبل الشركات .

الكلمات المفتاحية : القطاعات التشغيلية ، المعيار رقم (٤١) ، جودة الأرباح ، الإفصاح القطاعى ، منهج الإدارة ، التقارير القطاعية .

Abstract

This study aims to : identify the impact of the application of the Operating Segments on the Quality of Accounting Profits in companies listed on the Egyptian Stock Exchange , and to achieve this goal the researcher relied on listing companies with Operating Segments only , and the applied study was conducted on a simple of 40 companies , during the period from the beginning of 2014 to the end of 2017 , a total of 180 views .

The study concluded :There is no statistically significant effect of the application of the Operating Segments on the Quality of Accounting Profits in companies listed on the Egyptian Stock Exchange , as there is no statistically significant effect of the application of the standard on both the level of Discretionary Accruals , earnings per share and stock returns as measures to judge the Quality of Accounting Profits , and those results indicated that raising the level of application of the standard will nor effect the external user of financial statements , and this could be due to the companies not fully complying with the requirements of the standard .

Keywords: Operating Segments , IFRS 8 , Segmental Disclosure , Earnings Quality , Management Approach , Segment Reporting

مقدمة :

هناك حاجة مستمرة لتطور المحاسبة لمواكبة التغيرات السريعة للبيئة المعاصرة ، وإدراكاً من الجهات المهنية لذلك فقد اتفق كلاً من IASB &FASB على البدء فى مشروع لإعداد إطار فكرى مشترك للمحاسبة الدولية فى عام ٢٠٠٦م للمساهمة فى توفير معايير أقل تعقيداً وأكثر فهماً، نتج عن هذا الجهد إصدار المعايير الدولية للتقرير المالى IFRS المعدلة فى عام٢٠١٤م. ومسايرةً لذلك، قامت لجنة معايير المحاسبة المصرية بإصدار معايير المحاسبة المصرية المعدلة فى عام ٢٠١٥م ، ومنها المعيار رقم٤١(القطاعات التشغيلية).

١- مشكلة الدراسة :

تواجه الشركات منافسة شديدة أدت الى تنوع خطوط الإنتاج وتعدد فروع الشركة فى أكثر من منطقة جغرافية . هذا التنوع فى البيئات الإقتصادية التى تعمل بها الشركة الواحدة أدى الى إختلاف معدلات الربحية وفرص النمو وحجم المخاطر، ونظراً لتزايد الحاجة للحصول على معلومات إضافية أكثر تفصيلاً للمساهمة فى تقييم أفضل لأداء الشركات ظهرت الحاجة لوجود بيانات مالية أكثر تجزأة بالإضافة الى البيانات المجمعة عن الشركة ككل .

وقد قدم المعيار الدولى IFRS8 (معيار القطاعات التشغيلية) إطاراً متكاملاً لكيفية تعامل الشركات مع قطاعاتها المختلفة ، وحدد أساس تقسيم تلك القطاعات والشروط الواجب توافراها فى كل قطاع والبيانات اللآزم توافرها فى كل تقرير قطاعى ، ويستند هذا المعيار على منهج الإدارة كمنهج للإفصاح عن القطاعات التشغيلية ، ويهدف هذا المنهج الى تمكين مستخدمى القوائم المالية من رؤية المنشأة من وجهة نظر الإدارة management approuch

يتيح هذا المنهج الكثير من السلطة التقديرية للإدارة فى تحديد القطاعات وكمية المعلومات المفصح عنها ، وهو ما قد يؤدى الى إستغلال الإدارة لتلك السلطة بسوء نية بغرض تمهيد الدخل ومن ثم التحكم فى أسعار الأسهم. وقد جاء المعيار المصرى رقم ٤١ (القطاعات التشغيلية) متفقا مع المعيار الدولى IFRS8 فى تبنيه لمنهج الادارة على عكس ما كان متبعا فى المعيار السابق له رقم ٣٣ (التقارير القطاعية) مما يفتح مجالا للبحث والدراسة فى نتائج تطبيق هذا المعيار وذلك نتيجةً لإختلاف المنهج المتبع فيها .

ونظراً لكون منهج الإدارة لم يتم إستخدامه من قبل فى البيئة الاقتصادية المصرية ، فإنه يلزم دراسة أثر تطبيقه ؟ وهل يلائم هذا المنهج للبيئة المصرية ؟ وما نتائج تطبيقة على التقارير القطاعية ؟ وهل زادت إستفادة مستخدمى التقارير القطاعية بعد تطبيقة أم لا ؟

كما تعتبر الدراسات المحاسبية أن رقم الأرباح المحاسبية المعلن عنها فى التقارير المالية هى أهم معلومة بالنسبة للمتعاملين فى أسواق رأس المال من حملة أسهم أو مستثمرين ، كما أن لهذا الرقم دوراً كبيراً فى كافة الإتفاقيات التى تعقدها المنشأة مع الأطراف الخارجية كالمقرضين وفى منح الإئتمان من الموردين ، فهو يعتبر مقياساً ملخصاً لكل عمليات الشركة . فمن هنا كانت هناك ضرورة لدراسة أثر تطبيق المعيار من حيث تبنيه لهذا المنهج الجديد على جودة الأرباح المحاسبية من حيث كونها أهم معلومة للمتعاملين فى سوق رأس المال فى البيئة المصرية . ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة فى الإجابة على السؤال التالى:

هل هناك أثر لتطبيق معيار القطاعات التشغيلية على جودة الأرباح المحاسبية فى البيئة الإقتصادية المصرية ؟

٢- **الفجوة البحثية:** تتمثل الفجوة البحثية فى عدة نقاط يمكن عرضها فيما يلى :

- قلة عدد الدراسات التى تناولت موضوع تطبيق معيار القطاعات التشغيلية فى البيئة المصرية (فى حدود علم الباحثه) .
- تأكيد الدراسات السابقة على أن تطبيق المعيار له أثر على قيمة المنشاة وفائدة التقارير المالية ، كما أن له أثر كبير على توقعات الأرباح من قبل المحللين الماليين والمتعاملين فى أسواق رأس المال .
- عدم إشارة الدراسات السابقة لأثر تطبيق المعيار على تحسين جودة الأرباح فى سوق الأوراق المالية المصرية .

٣- **أهمية الدراسة :**

- تستمد الدراسة أهميتها بسبب قلة عدد الدراسات (فى حدود علم الباحثة)التى تناولت موضوع أثر تطبيق معيار القطاعات التشغيلية فى تحسين جودة أرباح القطاعات التشغيلية للشركات المسجلة فى سوق الأوراق المالية المصرى.
- تقوم الدراسة بزيادة الوعي عن طريق بيان خصائص الربح الجيد من أجل رفع الثقة فى التقارير المالية المعدة طبقاً للتعديلات الواردة بمعيار القطاعات التشغيلية، ومن ثم زيادة فائدتها لدى المستثمرين والمتعاملين فى سوق الأوراق المالية المصرية .
- تأكيد الدراسة على مدى أهمية التقارير القطاعية كوسيلة هامة للحكم على مدى جودة الأرباح وتأكيد أهميتها لدى متخذى القرارات الإستثمارية .
- بيان أثر تبنى التعديلات الواردة بالمعيار رقم ٤١ (القطاعات التشغيلية) على المستحقات الإختيارية و على القيمة التنبؤية للأرباح و على معامل استجابة الأرباح كمقاييس لجودة الأرباح المحاسبية .

٤- أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الأساسى للدراسة فى بيان أثر تطبيق معيار القطاعات التشغيلية فى تحسين جودة أرباح التقارير القطاعية للشركات المسجلة فى سوق الأوراق المالية ، من هذا الهدف العام يمكن استخلاص الأهداف الفرعية التالية :

- إلقاء الضوء على الإطار المفاهيمى لمعيار القطاعات التشغيلية ، مع لمحة تاريخية عنه والجهات التى ساهمت فى إعدادة، و تسليط الضوء على الإطار المفاهيمى لجودة الأرباح المحاسبية، مع بيان الخصائص النوعية التى يجب أن تتوافر فيها والجهات العالمية التى إهتمت ببيان بتلك الخصائص .
- بيان أثر تطبيق معيار القطاعات التشغيلية على كلا من المستحقات الإختيارية و القيمة التنبؤية للأرباح و معامل استجابة الأرباح كمقاييس لجودة الأرباح المحاسبية .

٥- **فروض الدراسة :**

الفرض الرئيسى للدراسة : **لا يوجد تأثير معنوى لتطبيق معيار القطاعات التشغيلية على جودة الأرباح المحاسبية فى الشركات المدرجة فى البورصة المصرية .**

ومن هذا الفرض يمكن اشتقاق الفروض الفرعية الآتية :

- الفرض الأول (Ho): لا يوجد تأثير معنوى لتطبيق معيار القطاعات التشغيلية على المستحقات الإختيارية كمقياس لجودة الأرباح المحاسبية .

- **الفرض الثاني (Ho): لا يوجد تأثير معنوى لتطبيق معيار القطاعات التشغيلية على القيمة التنبؤية للأرباح كمقياس لجودة الأرباح المحاسبية .**
- **الفرض الثالث (Ho): لا يوجد تأثير معنوى لتطبيق معيار القطاعات التشغيلية على معامل إستجابة الأرباح كمقياس لجودة الأرباح المحاسبية .**

٦- نموذج الدراسة :

أولاً : المتغير المستقل (معيار القطاعات التشغيلية) ويمكن قياس هذا المتغير من خلال القياس الثنائى ، أى فى حالة تطبيقة يأخذ رقم(١) وفى حالة عدم تطبيقة يأخذ رقم (٠) .

ثانياً : المتغير التابع (جودة الأرباح المحاسبية) بالمشابهة مع دراسة **Sun ,Cahan & Emanuel (2011)** ودراسة **GUOPING & JERRY, (2015)** فسوف تعتمد الدراسة على ثلاث نماذج لقياس جودة الأرباح المحاسبية وهى (المستحقات الإختيارية المعتمدة على نموذج جونز المعدل و القيمة التنبؤية للأرباح و معامل إستجابة الأرباح).

٧- منهج وأساليب الدراسة:

تعتمد الباحثة على **المنهج الاستقرائي** : وذلك من خلال الإطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت موضوع القطاعات التشغيلية وتأثيرها على جودة الأرباح، كما ستعتمد الباحثة على **المنهج الاستنباطى** والذي يعتمد على التفكير المنطقي الإستنتاجي وذلك لمحاولة التوصل إلى قياس أثر تطبيق معيار القطاعات التشغيلية على جودة الأرباح المحاسبية.

سوف تعتمد الباحثة على الأساليب التالية:-

١ – الدراسة النظرية:

من خلال المراجع والمكتبات ومواقع الإنترنت للأبحاث والدراسات السابقة في هذا الموضوع وذلك بهدف تحليلها والإستفادة منها في صياغة الجوانب النظرية لهذه الدراسة.

٢ – الدراسة التطبيقية:

من خلال القوائم و التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة، من الموقع الالكتروني لهذه الشركات أو موقع الهيئة العامة لسوق المال وبورصة الأوراق المالية المصرية .

٨ - الدراسات السابقة:

١- دراسة : Franzen , N. &Weißenberger , B. E. (٢٠١٥) بعنوان The adoption of IFRS 8 – no headway made? Evidence from segment reporting practices in Germany.

استهدفت : دراسة وفحص التغيرات التى طرأت على ممارسات التقرير القطاعى للشركات المسجلة فى ألمانيا بعد تطبيق المعيار الجديد IFRS 8، إعتمدت الدراسة على مقارنة الإفصاح القطاعى للعينة المختارة من الشركات المسجلة بالبورصة الألمانية فى العام الأول لتطبيق IFRS 8 والعام الأخير لتطبيق IAS 14R .

استنتج الباحث : أن عدد المنشات التى تعد تقرير قطاعى واحد تناقص قليلاً ، وأن عدد التقارير القطاعية فى المنشات ذات القطاعات المتعددة زاد بشكل ملحوظ ، و أن ٨٠% من المنشات المشمولة بالدراسة كان لها نفس عدد التقارير القطاعية وفقا لكل من IAS 14 و IFRS 8 ،و

أن عدد القطاعات الجغرافية زاد إلا أن المنشات ما زالت تفصح عن التقارير الجغرافية للفروع فى خارج بلد الاقامة فقط ، علاوة على ذلك فإن عدد البنود المفصح عنها فى كل تقرير قطاعى إنخفض فى ظل تطبيق IFRS 8 .

٢- دراسة على ،وليد احمد محمد (٢٠١٦)" تقييم أثر القياس والافصاح المحاسبى عن القيمة العادلة لاصول القطاعات التشغيلية على استدامة الشركة طبقا لمعايير التقارير المالية الدولية بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية"

استهدفت : تقييم أثر القياس والإفصاح عن القيمة العادلة لأصول القطاعات التشغيلية على إستدامة الشركات المدرجة بالبورصة المصرية .

استنتج الباحث : وجود علاقة طردية قوية بين مجموعة من محددات القياس والإفصاح عن القيمة العادلة وبين أسباب إستدامة الشركات أهمها (دقة التنبؤات المستقبلية ، تقدير التدفقات النقدية المستقبلية ، وتغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد)، و أن القياس والإفصاح المحاسبى عن القيمة العادلة لأصول القطاعات التشغيلية يمكن من التمثيل الصادق والعادل للتقارير المالية فى الشركات و يعين على إجراء مقارنات بين أصول القطاعات المختلفة للشركات ذات القطاعات والفروع وبالتالى التعبير السليم عن دقة التقارير المالية ومدى إنعكاسها على إستدامة الشركة .

٣- دراسة(Andre et al ,2016) "Segment Disclosure Quantity and Quality under IFRS 8 : Determinants and Effects on Financial Analysists'"

استهدفت : دراسة كمية وجودة التقارير القطاعية ومنفعة تلك الخاصيتين للمحللين الماليين ، وقد قامت الدراسة بقياس كمية المعلومات القطاعية بعدد العناصر المحاسبية المفصح عنها على مستوى كل قطاع ، بينما قامت بقياس الجودة عن طريق التباين فى الربحية بين القطاعات المفصح عنها .

وأظهرت تلك الدراسة : أن المديرين يميلون الى تقليل عدد العناصر المفصح عنها فى كل قطاع تشغيلى بدلاً من تقليل الجودة نتيجة لأن لديهم مخاوف من أن زيادة كمية المعلومات القطاعية المفصح عنها ربما يزيد من تكاليف معالجة المعلومات وتضعف قدرة المحللين على التنبؤ بالأرباح المستقبلية ، وفى حالة الإلتزام بمتطلبات الإفصاح يقومون بخفض جودة التقارير القطاعية ، و أن المحللين الماليين غالباً لا يهتمون بجودة الإفصاح القطاعى .

٤- دراسة الزغبى ،إيمان فتحى أحمد (٢٠١٨) "أثر تكنولوجيا المعلومات على الإفصاح المحاسبى عن المعلومات القطاعية بهدف تحقيق جودة التقارير المالية :دراسة ميدانية"

استهدفت : دراسة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية وأثرة على تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية ، وهل توجد معوقات تتعلق بتطبيق الإفصاح عنها ، وهل الإفصاح المحاسبي عنها يزيد من جودة التقارير المالية ؟ ودراسة إستخدام تكنولوجيا المعلومات عند الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية ودورها فى تحسين جودة التقارير المالية.

استنتج الباحث : أن الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية يساعد مستخدمي التقارير المالية علي زيادة الثقة والمصداقية في التقارير المالية ، وأنه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية و جودة التقارير المالية ، و الإتجاه نحو تحسينها ، وتوفير إحتياجات مستخدميها .

٥- دراسة : حمود ، سمارة محمد جاسم ،(٢٠١٩) ،"الإفصاح المحاسبى عن المعلومات القطاعية وأثره فى إتخاذ القرارات الإدارية "

استهدفت إلى : دراسة طبيعة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وعلاقتها بإتخاذ القرارات الإدارية، ودراسة الصعوبات المتعلقة به، وإختبار العلاقة بينهما .

توصل الباحث الى : أنه يوجد إرتباط طردى قوى بين الإفصاح عن المعلومات القطاعية (للإيرادات والمصروفات والأصول والإلتزامات والعملاء والمناطق الجغرافية) كمتغيرات مستقلة وبين إتخاذ القرارات الإدارية كمتغير تابع .

٦- دراسة : الشويخ ، أمل حسن يوسف على (٢٠٢٠) : دور الإفصاح القطاعى فى تخفيض عدم تماثل المعلومات فى سوق الأوراق المالية "

هدفت إلى دراسة دور الإفصاح القطاعى فى تخفيض عدم تماثل المعلومات وفقاً للمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) لشركات السياحة المدرجة فى البورصة المصرية مقارنةً بالمعيار المحاسبى الملغى رقم (٣٣) .

توصلت الى : لا توجد إختلافات معنوية بين دور المعيار الملغى رقم (٣٣) فى تحسين مستوى الإفصاح القطاعى فى القوائم المالية لشركات قطاع السياحة ، بينما توجد إختلافات معنوية بين درجة الإفصاح القطاعى فى القوائم المالية لشركات قطاع السياحة وفقاً للمعيار الجديد رقم (٤١) بالمقارنة بالمعيار الملغى رقم (٣٣) ، و أنه توجد إختلافات معنوية لدور الإفصاح القطاعى فى تخفيض درجة عدم تماثل .

٧- دراسة نوفل، هند نفاد صديق الموافى (٢٠٢٠) بعنوان "أثر التقارير القطاعية التشغيلية على مناهج تحديد قيمة المنشأة- دراسة ميدانية"

هدفت الى: تحديد أثر المحتوى المعلوماتى للتقارير القطاعية التشغيلية فى تحديد قيمة المنشأة وفق منهج السوق المقاس بمضاعف الربحية ،ووفق منهج الأصول المقاس بصافى قيمة الأصول المعدل .

توصلت الى : توجد علاقة عكسية بين درجة الإفصاح فى التقارير القطاعية التشغيلية وتحديد قيمة المنشأة وفق منهج السوق و منهج الأصول ، و أن نسبة إفصاح المنشآت عن التقارير القطاعية ضعيفة ، كما أن التقارير القطاعية التشغيلية تقلل من فجوة عدم تماثل المعلومات للأطراف ذات المصلحة كالمساهمين والمستثمرين .

٨- دراسة GUOPING & JERRY, (2015) بعنوان : "Did the Mandatory Adoption of IFRS Affect the Earnings Quality of Canadian Firms?"

استهدفت : دراسة وفحص ما إذا كان تبنى IFRS قد أحدث تأثيراً على جودة الأرباح فى الشركات الكندية .

استخلص الباحث ما يلى :أن جودة الأرباح المحسوبة عن طريق معامل إستجابة الأرباح لم يتغير بعد تبنى IFRS ، كما أن نتائج إستخدام مقياسين من أصل ثلاثة مقاييس قد أظهر أن تبنى IFRS نتج عنه إنخفاض فى إدارة الأرباح ، وتحسن فى جودة الأرباح فى الشركات المقيدة فى البورصة الكندية ، كما أن الأرباح أصبحت مستمرة أكثر بعد تطبيقه .

٩- الإطار النظرى للدراسة :

٩-١ مفهوم القطاعات التشغيلية : تتعدد الآراء حول مفهوم القطاعات التشغيلية منها :

- عرفها معيار المحاسبة الدولية للتقرير المالى IFRS 8 بأنها : "عنصر من عناصر الوحدة الإقتصادية و التى تشارك فى الأنشطة التجارية التى تحقق الإيرادات وتتحمل بالمصاريف (بما فى ذلك الإيرادات والمصروفات التى تتعلق بالمعاملات مع القطاعات الأخرى بالمنشأة)، ويتم مراجعة نتائجه التشغيلية بشكل منفصل من قبل المدير التشغيلى الرئيسى بالمنشأة ،بالإضافة الى توافر معلومات مالية منفصلة بشأنه"(IASB ,2009).
- وعرفها المعيار المصرى (القطاعات التشغيلية رقم ٤١ لسنة٢٠١٥) بأنها "أحد عناصر المنشأة التى تشارك فى أنشطة الأعمال التى يمكن أن تجنى منها المنشأة إيرادات وتتكبد مصروفات، ويتم مراجعة نتائجها بشكل منتظم من قبل المسؤل عن القرار التشغيلى للمنشأة لإتخاذ قرارات حول الموارد التى سيتم تخصيصها لهذه القطاعات لتقييم أدائها ، كما تتوافر معلومات مالية منفصلة بشأن هذه القطاعات".(المعايير المصرية ٢٠١٥)
- وعرفها البعض على أنها : جزء من الشركة الرئيسية يمكن الفصل بين عملياتها فى نواحى كثيرة ، والتقسيم الأكثر شيوعا هو تقسيمها حسب نوع الصناعة أو الأعمال ، أو حسب المناطق الجغرافية أو الجمع بين الإثنين معاً، كما أنها توفر وسيلة لتقييم الأداء فى القطاعات المختلفة من الشركة.(Altintasn, T., 2010)

ومن **التعريفات السابقة** يمكن تعريف القطاعات التشغيلية بأنها : عنصر من عناصر المنشأة يمكن تمييزه بشكل منفصل ويشارك فى النشاط الرئيسى للمنشأة ويحقق إيرادات ويتكبد مصروفات نتيجة نشاطه، كما يتحمل نصيبه من مصروفات الشركة ككل، ويمكن تمييز بيانات مالية منفصله خاصة به ، و يتم مراجعة نتائجة بصفة مستمرة من قبل المدير التنفيذى لأغراض تحديد ربحية القطاع وتقييم الأداء وتخصيص الموارد.

٩-٢ مزايا وعيوب الإفصاح عن القطاعات التشغيلية طبقاً لمنهج الإدارة

تناولت العديد من الدراسات موضوع القطاعات التشغيلية بالبحث والدراسة ، وبينت تلك الدراسات أن هناك مزايا وعيوب لمنهج الإدارة فى تقسيم قطاعات المنشأة ونتناول فيما يلى بعض منها . **٩-٢-١ مزايا الإفصاح عن القطاعات التشغيلية طبقا لمنهج الإدارة :-**

- يوفر معلومات مالية أكثر تفصيلا وتجزئة مما يجعل التقارير المالية أكثر منفعة وملائمة لتلبية مختلف حاجات مستخدميها (يوسف،٢٠١٥)
- يحسن صورة الشركات لدى مختلف أصحاب المصالح بشأن مستقبل الأداء التشغيلى أو التمويلى أو الإستثمارى فى ظل عدم كفاية المعلومات المجمعة على مستوى الشركة ككل (على،٢٠١٦)
- يساهم فى إضفاء الشفافية على التقارير القطاعية من خلال الإفصاح عن المعلومات والمؤشرات التى تعتمد عليها الإدارة فى إتخاذ قرارت الإستثمار وتخصيص الموارد .
- يوفر مقاييس أكثر منفعة وفائدة لكل البنود التى تم الإفصاح عنها ، بالإضافة الى مقاييس أخرى للبنود الغير موجودة بالقوائم المالية.(Odia J. , 2015)
- يزيد الإفصاح القطاعى من عدد القطاعات التشغيلية القابلة للتقرير ، ويقدم مزيد من المعلومات لكل قطاع . (André P.,2016)
- يساعد الإفصاح القطاعى المساهمين فى الحكم على مدى فاعلية تخصيص موارد الشركة وتقييم القطاعات التشغيلية ، بمعنى رؤية الشركة من خلال عيون الإدارة .
- تعكس التقارير القطاعية كل ما يدور داخل الشركة مما يحد من قدرة الوكيل (الإدارة) من إستغلال تلك المعلومات لخدمة مصالحه الشخصية ، ويخلق الإفصاح القطاعى حافزاً لدى الإدارة للعمل بجد من أجل الظهور بأفضل صورة أمام المساهمين ، كما يخلق إطاراً فعالاً للحوكمة وتجنب صراعات الوكالة .(مصطفى،٢٠١٥)
- يعزز التجانس مع تقرير نتائج مناقشات وتحليلات الإدارة أو التقارير السنوية الأخرى ، و يوفر مقاييس مختلفة لأداء القطاع التشغيلى .(Nancy B. , 2013)
- الإعتماد على خصائص الإفصاح القطاعى المتعدد مح بعمل تنبؤات عن إختيارات المديرين بناءاً على التقدير الشخصى لهم ، وتوضيح فائدة تلك القرارات للمستخدمين .(Nichols, N.,2013)
- للإفصاح القطاعى تأثير إيجابى على جودة المعلومات المتعلقة بالقطاع ، مما يزيد من قيمة ومنفعة القطاع ، فهو يعرف الأسس التى يعتمد عليها فى تحديد القطاعات .(Cristina A. , 2016)

٩-٢-٢ عيوب الإفصاح عن القطاعات التشغيلية طبقا لمنهج الإدارة :-

- قد يضعف هذا الإفصاح من الموقف التنافسى للشركة ، ويفقدها قدرتها على المساومة مع العملاء والموردين .(Julia A. , 2016)
- يمكن أن يواجه المديرين مشكلة فى الإفصاح عن الأداء الضعيف لبعض القطاعات التشغيلية، لأنه قد يلفت انتباه الأطراف الخارجية لنواحى القصور فى الأداء وفى إدارة وتخصيص الموارد المتاحة للشركة بواسطة الإدارة .(Sameh K. , 2018)
- الإفصاح طبقا لل IFRS 8 قد نتج عنه زيادة فى عدد القطاعات المفصح عنها ونقص فى كمية المعلومات المفصح عنها فى كل قطاع .(Bugeja, M., 2015)
- قد يفقد المعلومات قابليتها للمقارنة وبالتالى زيادة خطر التلاعب والإحتيال ،حيث يجعل المعلومات القطاعية تتغير على مستوى شركات القطاع الواحد أو على مستوى الشركة نفسها خلال الفترات الزمنية المختلفة ..(Nichols, N. , 2013)

- إنخفاض القابلية للفهم وإمكانية الإعتماد على المعلومات التى يتم الإفصاح عنها بسبب كثرة عدد التسويات المطلوبة بين إجمالى القطاعات التى تعد على أساس التقارير الداخلية للإدارة والقوائم المالية المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية .
- يعطى منهج الإدارة مساحة أكبر للتقدير والحكم الشخصى للإدارة ، وبالتالى قد تتلاعب فى تحديد القطاعات بما يتوافق مع مصالحها . (عبدالرحيم ، ٢٠١٨)

ومن العرض السابق لمزايا وعيوب الإفصاح القطاعى يمكن القول بأن مزايا الإفصاح القطاعى طبقاً لمنهج الإدارة أكثر من عيوبه حيث أنه يدعم كفاءة وفاعلية الإدارة ويعزز من قدرتها على تقييم قطاعات الأعمال والخدمات ، ويزيد من قدرتها على تقييم العاملين حسب الإنجاز والهدف المرسوم ، ويساعدها على حل المشكلات والتنبؤ بالمخاطر المحيطة بالقطاعات مبكراً، وهذا يساعد على مراقبة القطاعات والتخطيط لها وقياس نسب ربحيتها ومدى مساهمتها فى ربحية الشركة ككل.

٩-٣ أهمية المعلومات القطاعية المفصح عنها :-

المعلومات القطاعية لها أهمية كبيرة فى تحسين الصورة العامة للشركة لدى أصحاب المصلحة فيما يتعلق بمستقبل الأداء التشغيلى أو التمويلى أو الإستثمارى للشركة ، وبخاصة عندما تضم الشركة نشاطات متنوعة أو كانت تعمل فى مناطق جغرافية مختلفة ، حيث تكون المعلومات المجملة تضليلية ، مما يساعد مستخدمى المعلومات المالية على فهم أداء المؤسسة بشكل أفضل ، وتقييم أدق لصافى التدفقات النقدية المستقبلية ، وأيضا إجراء تقييم أفضل للمخاطر والعوائد المحيطة بالشركة ، وبالتالى تمكينهم من إصدار أحكام أكثر وعياً حول المؤسسة ككل.(على، ٢٠١٦) ، كما أن هناك علاقة إيجابية بين جودة الإفصاح القطاعى وبين قدرة الشركة على إيجاد مصادر تمويل ، حيث أن الشركة التى تفصح عن معلومات قطاعية بها نسب ربحية عالية وبشكل أكثر تفصيلا تكون أكثر قدرة على جذب المستثمرين ، وبالتالى تخفيض تكلفة رأس المال .(Manuela,2012) وأن الإفصاح عن المعلومات القطاعية يتيح للمستخدمين فهم المخاطر التى تواجهها الإدارة وتمكنهم من تقييم مدى قدرة الإدارة على التعامل مع تلك المخاطر ،كما يزيد من القدرة على المقارنة ويحد من عدم تماثل المعلومات ، كما أنه يخفف من حدة الصراعات والمصالح المتضاربة بين الوكيل والمالك (نظرية الوكالة) . (Ibrahim ,K. , 2015) ، وأيضا الإفصاح عن المعلومات القطاعية يوفر مقاييس أكثر منفعة وفائدة لكل البنود التى تم الإفصاح عنها ، ويساعد على تقييم المخاطر المحيطة بالشركة سواء عن طريق البنود المعترف بها أوتلك البنود الغير معترف بها .(Odia J., 2015).

٩-٤ أهم الإختلافات الجوهرية بين معيار القطاعات التشغيلية الجديد والمعيار الملغى(التقارير القطاعية : يمكن تلخيص أهم الإختلافات الجوهرية بين المعيارين : (مصطفى ، ٢٠١٥) (Cristina , 2016) (Kopecká , N.,2016,):

المعيار الدولى رقم ١٤ (المصرى رقم ٣٣)	المعيار الدولى رقم ٨ (المصرى رقم ٤١)
المدخل المتبع فى تحديد القطاعات	
مدخل العوائد والمخاطر وهو يستند الى	التعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى

مصادر المخاطر والعوائد المرتبطة بخطوط المنتجات والخدمات أو المناطق الجغرافية	رقم ٤١ ومحاسبة المسؤلية وهو يستند الى نظام التقارير الداخلية الذى يستخدمه صانع القرار التنفيذى التشغيلى الرئيسى بالمجموعة لأغراض تخصيص الموارد وتقييم أداء الشركات تحقيقاً لمحاسبة المسؤلية ، حيث أعطى صلاحية أكبر للإدارة فى تحديد القطاعات التشغيلية والإفصاح عنها
مفهوم القطاع	
عنصر قابل للتمييز فى الشركة ويشارك فى تقديم منتج أو خدمة منفردة	مكون يشارك فى أنشطة الشركة يكون له خصائص مركز الربحية أو الإستثمار
مستويات الإفصاح	
مستويين قطاعيين أحدهما يشتمل على القطاعات الأساسية والآخر على القطاعات الثانوية	مستوى قطاعى مفرد أو وحيد يشتمل على كل القطاعات التشغيلية الأساسية
تسمية القطاعات	
قطاعات عمل وقطاعات جغرافية	قطاعات عمل أو قطاعات جغرافية أو قطاعات قانونية أو مزيج بينها
متطلبات الإفصاح	
(أ)قواعد الإفصاح	
يتطلب الإفصاح بشكل خاص عن المعلومات التى يفصح عنها لكل قطاع يتم التقرير عنه	يتطلب الإفصاح عن العوامل المستخدمة لتحديد قطاعات التشغيل ، وحجم المعلومات القطاعية التى يتم مراجعتها من قبل صانع القرار التشغيلى الرئيسى ، مع التأكيد على الإفصاح عن البنود نفسها التى تستخدمها الإدارة فى قياس ربح القطاع وخسارته
(ب)مستوى المعلومات المفصح عنها	
فقط على مستوى كل قطاع أساسى مع خفض عدد البنود المطلوب الإفصاح عنها للقطاعات الثانوية	على مستوى كل قطاع وعلى مستوى الشركة ككل ، مع خفض عدد البنود الإجبارية المطلوب الإفصاح عنها
(ج)سياسات ومصدر المعلومات المفصح عنها	

استخدام سياسات محاسبية لإعداد بيانات القطاعات تكون متوافقة مع السياسات المحاسبية المستخدمة فى إعداد القوائم الموحدة للشركة . (نظام معلومات المحاسبة المالية)	استخدام سياسات محاسبية لإعداد بيانات القطاعات تكون متوافقة مع السياسات المحاسبية المستخدمة فى إعداد التقارير الداخلية المستخدمة فى تقييم أداء القطاعات وتخصيص الموارد بواسطة الإدارة . (نظام معلومات المحاسبة الإدارية والتقارير الداخلية)

المصدر : (بتصرف من : على ،٢٠١٨)

٩-٥ جودة الأرباح المحاسبية :

على الرغم من إتفاق البحوث والدراسات المحاسبية على أهمية جودة الأرباح المحاسبية إلا أنها إختلفت فى تحديد ماهية وطبيعة وكيفية قياسها . حيث يمكن إعتبارها مفهوما غير واضح وغير محدد الملامح . فقد عرفها مجلس معايير المحاسبة المالية(FASB) بانها الارباح التى تتصف بالخصائص الأتية:(القيمة التنبؤية،التوقيت المناسب ،الحيادية،التغذية المرتدة او العكسية ،القدرة على التعبير عن الاحداث الاقتصادية) . كما عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بأنها الأرباح التى تساعد على تحقيق أهداف الإبلاغ المالى بشكل عام وأهداف الإبلاغ المالى عن الأرقام المحاسبية بشكل خاص . كما عرفها (Demerjan et al., 2013) بانها قدرة الأرباح المعلن عنها فى التعبير عن الأداء الحقيقى للشركة ، ومدى استمرارية الأرباح بها ، ومدى القدرة على التنبوء بالأرباح فى المستقبل ، فهى مؤشر جيد عن آداء المنشأة و معبر جيد عن قيمتها ، أما تعريف (Dechow ,et al, 2010) انها رقم الارباح الذى يمدنا بمزيد من المعلومات عن معالم وصورة اداء الشركة المالى والذى يرتبط باتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المديرين ومتخذى القرار . وعرفها (Hermanns،٢٠٠٦) انها مدى استمرارية تدفق الأرباح الحالية في المستقبل ، وقدرة الأرباح الحالية على عكس الأداء الحالي والمستقبلي للشركة وأن الاستمرارية تتمثل فى مدى قدرة الشركة على المحافظة على أرباحها في المدى البعيد ، أو قدرة الأرباح الحالية على إعطاء مؤشر جيد عن الأرباح المستقبلية . وأشارت دراسة (كيوان ، ٢٠١٠) أن مفهوم جودة الارباح : تعنى قدرة الارباح الظاهرة فى القوائم المالية على تقديم معلومات ذات مصداقية معينة تساعد فى تحقيق: التصوير السليم لنتائج النشاط التشغيلى الحالى للمنشأة.وفى التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة وفى التقييم السليم للمركز المالى للمنشأة .

من خلال **التعريفات السابقة** لجودة الأرباح يمكن القول بأن جودة الأرباح المحاسبية :

هى الأرباح التي تتصف بالخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية المفيدة لمستخدمي القوائم المالية ، والتي يتحقق من خلالها أهداف الإفصاح في القوائم المالية ، وبالتالى تتوفر القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية لأغراض التنبؤ بالأرباح وتخصيص الموارد وذلك عن طريق الأرقام التي تظهر في قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية والميزانية العمومية.

٩-٦ أهمية دراسة جودة الأرباح المحاسبية :-

يزداد الإهتمام بجودة الأرباح كلما تزايدت الأزمات والفضائح المالية لكبرى الشركات المساهمة مثل شركة الإتصالات الأمريكية ورلد كوم وزيروكس وغيرهم ، التى أدت الى فقد الثقة فى مهنة المحاسبة والمراجعة بسبب تدنى جودة المعلومات التى تحتويها القوائم المالية . وتستمد جودة الأرباح المحاسبية أهميتها من تحقيقها لأهدافها ، حيث أن الأرباح بغض النظر أنها خضعت لإدارة الأرباح من عدمه فهى تعتبر من أهم المدخلات لإتخاذ القرارات المالية والاستثمارية ، فلقد أظهرت بعض الدراسات أن أكثر من ٧١ % من مستخدمى القوائم المالية يرون أن رقم الربح هو أهم معلومة تؤثر على قراراتهم الإستثمارية .(محمد ،٢٠١٧) ، كما يلعب هذا الرقم دورا كبيرا في كافة الاتفاقيات التى تعقدها المنشأة مع الأطراف الخارجية كالمقرضين ، وأيضا فى منح الإئتمان من الموردين . لذا فهو يعتبر مقياس ملخص لكل عمليات الشركة . (Dechow, 1998)

وطالما أن جودة الأرباح تعبر عن قدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأرباح الحقيقية للشركة وقدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، فإن جودة الأرباح تمثل جانباً مهماً في تقييم الوضع المالي للشركات من قبل العديد من الأطراف مثل حملة الأسهم و المستثمرين والمحللين الماليين ومستخدمي القوائم المالية بشكل عام، ويمكن أيضا إستخدام جودة الأرباح كمؤشر على توزيعات الأرباح، وهى من الأمور الهامة التي تؤخذ في الحسبان عند اتخاذ القرارات الاستثمارية (Chan K.,2006) ، ومن هنا تأتى أهمية دراسة جودة رقم الأرباح المحاسبية لكى يعبر ويصدق عن نتائج الأعمال الظاهرة فى القوائم المالية.

٩-٧ بعض أساليب التلاعب بجودة الأرباح المحاسبية :

قدمت بعض الدراسات بعض الأمثلة لطرق التلاعب بجودة الأرباح المحاسبية منها (التسجيل المبكر لبعض العمليات أو التاخير المتعمد لتسجيل البعض الآخر أو تسجيل عمليات ومبالغ خيالية أو تسجيل بعض بنود الأصول أو الالتزامات بشكل خاطئ أو حتى إستخدام العمليات مع الأطراف ذات العلاقة لتحسين الأرباح المحاسبية المعلنة . (Camelbach, 2002) و على الرغم من أن أساس الإستحقاق المحاسبى يعد من أفضل المقاييس لأداء الشركات إلا أنه من أهم أساليب إدارة الأرباح بسبب كثرة وتعدد حسابات الإستحقاق(كالمخصصات وحساب المدينين والحسابات المدينه الاخرى والدائنون والمخزون والحسابات الدائنة الأخرى) ، فتقوم الإدارة بتأجيل الإعتراف ببعض الإيرادات أو المصروفات الخاصة بنهاية الفترة أو الخلط بين معالجة المصروفات الإيرادية والرأسمالية وغيرها من الأساليب ،كما أن أساس الإستحقاق يسمح للإدارة بالتحكم فى بعض البنود مثل العمر الإنتاجى للأصول الثابتة والقيمة التخريدية (قيمة الأصل فى نهاية عمرة الإنتاجى) ، وتقدير قيمة المخصصات وقيمة الهبوط فى أسعار الأصول ،كذلك حرية إدارة رأس المال العامل وتغيير بعض المستحقات .وبالتالى تقوم بالتحكم فى الربح المعلن سواء بالسلب أو الإيجاب (بالنقص أو الزيادة) وبالتالى تعطى نتيجة أعمال مضللة تؤثر بدورها على جودة التقارير المالية عامة وعلى جودة الأرباح بشكل خاص .وقد تفضل الإدارة إستخدام أساس الإستحقاق لكونة أقل تكلفة ولا يحتاج إلى تبرير ومن الصعب ملاحظتة . Miller , J., (2007) ، ويمكن إعتبار المخصصات المحاسبية (عدا مخصصات الإهلاك) من أكثر الحسابات إستخداما من قبل الإدارة فى إدارة الأرباح (أبو الخير ١٩٩٩) ، حيث تقوم الإدارة

بالمغالاة فى قيم بعض المخصصات أو إنشاء العديد منها دون حاجة أو حتى تأجيل اقفالها (بعد إنتهاء الغرض منها) وغيرها من التصرفات التى من شأنها تخفيض رقم الأرباح .

١٠- الدراسة التطبيقية :

١٠-١ متغيرات الدراسة وأدوات القياس:

استناداً إلى العرض السابق للإطار النظري لصياغة الفروض الاحصائية للدراسة يمكن للباحثة عرض متغيرات الدراسة وأدوات قياسها لأغراض تحليل العلاقة بين المتغيرات كالآتى :

١٠-١-١ : المتغير المستقل للدراسة (تطبيق المعيار IFRS8 الخاص بالقطاعات التشغيلية): يتمثل المتغير المستقل محل الاهتمام بالدراسة الحالية في تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS8 الخاص بالقطاعات التشغيلية، ونظراً لأن هذا المعيار حديث العهد للتطبيق بالبيئة المصرية بموجب المعيار المحاسبي المصري رقم ٤١ بداية من عام ٢٠١٦ فإن الباحثة ستقوم بقياس هذا المتغير من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة التطبيق و صفر فيما عدا ذلك .

١٠-١-٢ : المتغير التابع للدراسة: يتمثل المتغير التابع للدراسة في جودة الأرباح المحاسبية والتي يعتمد عليها المستخدم الخارجي للقوائم المالية إلى حد كبير في اتخاذ قراراته، ومن ثم يمكن للباحثه حصر أدوات قياس المتغير التابع للدراسة في ثلاثة متغيرات رئيسية هي:

أولاً: مستوى الاستحقاقات الاختيارية:

يعبر مستوى الاستحقاقات الاختيارية عن جودة الأرباح المحاسبية الذي يتمثل في فجوة الخيارات المحاسبية، ولغرض قياس جودة الأرباح يمكن للباحثة استخدام نموذج جونز المعدل المقوم بالأداء والذي تم تطويره من قبل دراسة Kothari et al. (2005)، بحيث تمثل القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية المستخرجة من ذلك النموذج مقياس عكسي لجودة الاستحقاقات ومن ثم جودة الأرباح المحاسبية. ويأخذ النموذج الشكل التالي:

$$TACC/LagTA = \alpha_0 + \alpha_1(1/LagTA) + \alpha_2(\Delta REV - \Delta REC)/LagTA + \alpha_3(LagROA) + \alpha_4(PPE/LagTA) + \varepsilon$$

حيث إنه بالنسبة لكل شركة في كل سنة:

TACC = المستحقات الكلية، وتساوي الفرق بين صافي الدخل من واقع قائمة التدفقات النقدية وصافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية؛

ΔREV = التغير في صافي المبيعات؛

ΔREC = التغير في صافي العملاء وأوراق القبض؛

LagROA = العائد على الأصول للسنة السابقة، ويساوي صافي الدخل للسنة السابقة من واقع قائمة التدفقات النقدية مقسومًا على إجمالي أصول السنة السابقة؛

PPE= إجمالي الأصول الثابتة (قبل خصم مجمع الإهلاك)؛

LagTA= إجمالي الأصول في السنة السابقة.

وسيتم تشغيل هذا النموذج باستخدام التحليل القطاعي (Cross-Sectional) أي لكل سنة على حدة على أن يتم استخدم القيمة المطلقة لبواقي النموذج كمقياس للاستحقاقات الاختيارية، فكلما زادت قيمة تلك الاستحقاقات بغض النظر عن إشارتها دل ذلك على احتمالية وجود أخطاء

أو تلاعب أو غش في رقم الأرباح، ومن ثم تشير إلى انخفاض في جودة الأرباح المحاسبية. ثم نقوم بضرب القيمة المطلقة في (-١) لاستخدامها كمقياس للجودة بدلاً من الاستحقاقات.

ثانياً: ربحية السهم: ربحية السهم أحد المحددات الرئيسية لقررات المستخدم الخارجي للقوائم المالية والمؤشرات الرئيسية على جودة الأرباح المحاسبية ، ومن ثم يمكن للباحثة قياس ربحية السهم من خلال قسمة الأرباح على عدد الأسهم.

ثالثاً: عائد السهم: يعبر عائد السهم عن مستوى التفاعل بين المستثمرين بشأن أسهم الشركة، والذي غالباً ما يكون مبنياً على قراءة محتوى معلوماتي جيد للقوائم المالية (أرباح جيدة)، ومن ثم يمكن قياس عائد السهم بالفرق بين سعر الاغلاق وسعر الفتح.

١٠-١-٣: المتغيرات الضابطة للعلاقة:

يتم وضع هذه المتغيرات الضابطة (Control Variables) لتحييد أثر المستقل على التابع والتحكم في بعض العوامل المتعلقة بطبيعة المنشأة والتي من المحتمل أن تؤثر على المتغير التابع، وتتمثل أهم هذه المتغيرات الضابطة في كل من:

المتغير	الرمز	التفسير
الحجم	SIZE	لوغاريتم القيمة الدفترية لإجمالي الأصول.
الرافعة المالية	LEV	وهي نسبة الديون الى اجمالي الأصول.
الربحية (معدل العائد على الأصول)	ROA	وهي صافي الربح قبل الضرائب مقسوماً على اجمالي القيمة الدفترية للأصول.
القيمة السوقية لحقوق الملكية	MB	عدد الأسهم مضروبة في قيمتها السوقية
مستوى التغير في حقوق الملكية	EISSUE	النسبة المئوية للتغير فى حقوق الملكية بين سنة الملاحظة والسنة الحالية
مستوى التغير في اجمالي الخصوم	DISSUE	النسبة المئوية للتغير فى اجمالى الخصوم بين سنة الملاحظة والسنة الحالية
نسبة المبيعات الى الأصول	TURN	المبيعات كقسومة على اجمالي الأصول
صافي التدفقات النقدية	CFO	صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية مقسومة على اجمالي الأصول
مراجع من الشركات العالمية	BIG4	متغير وهمي، يأخذ القيمة ١ في ظل وجود مراجع عالمي والقيمة صفر فيما عدا ذلك.

١٠-٢ : مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في كافة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرى، ولكن نظراً لأن القطاعات التشغيلية ليست متوفرة في كافة الشركات فإن عينة الدراسة ستقتصر على الشركات التي يوجد بها قطاعات تشغيلية فقط، وفي اطار بداية تطبيق المعيار IFRS 8 الخاص بالقطاعات التشغيلية عام ٢٠١٦، فإنه يمكن حصر عينة الدراسة في السلسة الزمنية من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧ وهو ما أسفر عن وجود ٤٠ شركة سجلت ١٦٠ مشاهدة (٤٠ شركة × ٤ سنوات).

3-10 الإحصاءات الوصفية :

وتتمثل أهم هذه الاحصاءات الوصفية في كلاً من مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت. وتتمثل أهم مقاييس النزعة المركزية في كلاً من الوسط الحسابي والوسيط. أما الوسط الحسابي فهو متوسط قيمة المشاهدات بالعينة، بينما الوسيط هو القيمة المركزية لمجموعة البيانات عند ترتيبها تصاعدياً أو تنازلياً. بينما تتمثل أهم مقاييس التشتت في الانحراف المعياري حيث يعتمد فى استدلالاته على جميع قيم بيانات العينة. وبالتحديد على انحرافات المشاهدات عن وسطها الحسابي. وبالتالي، يمكن للباحثة عرض الاحصاءات الوصفية على النحو التالي:

الاحصاءات الوصفية لعينة الدراسة

Variables	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
ADAC	160	1.56	1.94	0	2.455
IFRS 8	160	0.50	0.5016	0	1
Log Size	160	9.14	0.77	6.98	10.84
LEV	160	0.24	0.30	0.010	0.987
ROA	160	0.082	0.116	-0.502	0.505
MB	160	0.131	0.222	0.034	1.478
EISSUE	160	0.102	0.241	-0.88	0.987
DISSUE	160	0.136	0.260	-0.84	0.968
TURN	160	0.836	0.696	0.0361	6.724
CFO	160	0.423	0.171	-0.249	1.17
Big 4	160	0.375	0.4856	0	1
EPS	160	2.55	2.75	-2.11	10.97
RET	160	0.162	29.65	-135	273
ΔE	160	-0.584	0.868	-0.299	0.573
Valid N (listwise)	160				

من العرض السابق لجدول الاحصاءات الوصفية يتبين أولاً، أن الوسط الحسابي للمتغير ADAC الخاص بالاستحقاقات يبلغ ١,٥٦ وهو يتراوح بين صفر و ٢,٤٥ ومن ثم يتبين أن الوسط الحسابي يقترب من الحد الأقصى للعينة ومن ثم ارتفاع المستوى العام للاستحقاقات الاختيارية للشركات المدرجة بعينة الدراسة.

ثانياً، يبلغ الوسط الحسابي لمستوى تطبيق معيار التقرير المالي IFRS 8 الخاص بالقطاعات التشغيلية ٥٠% ويرجع ذلك إلى أن السنوات قبل تطبيق المعيار مساوية تماماً لما بعد تطبيق المعيار حيث أنها سنتان قبل التطبيق (٢٠١٤،٢٠١٥) وسنتان بعد التطبيق (٢٠١٦،٢٠١٧).

ثالثاً،الوسط الحسابي للمتغيران EPS & RET يبلغ ٢,٥٥، ٠,١٦٢ذلك يشير إلى انخفاض المستوى العام لربحية وعائد السهم لابتعادهما عن الحد الأقصى واقترابهم من الحدود الدنيا للعينة

,وبالتالى ،فأن نتائج الدراسة الحالية قابلة للمقارنة بنتائج الدراسات الأخرى السابقة .

٥-١٠ نتائج تحليل الانحدار المتعدد:

أولاً: نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الأول للدراسة:

يتنبأ الفرض الأول بتحليل أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 8 على جودة الأرباح المحاسبية مقيسة بالاستحقاقات من خلال نموذج جونز المعدل، بتشغيل نموذج اختبار الفروض رقم (١) .

$$ADAC = \beta0 + \beta1\ IFRS\ 8 + \beta2\ SIZE + \beta3\ LEV + \beta4\ ROA + \beta5\ MB + \beta6\ EISSUE + \beta7\ DISSUE + \beta8\ TURN + \beta9\ CFO + \beta10\ Big\ 4 + Year\ dummies + \varepsilon$$

حيث أن:

ADAC = مستوى الاستحقاقات غير التقديرية والمستخرجة من قيمة البواقي الناتجة من تشغيل نموذج جونز المعدل سالف الذكر؛

IFRS 8 = منتغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة تطبيق المعيار والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛ وقد تم تعريف بقية المغيرات فيما سبق.

نتيجة تحليل الانحدار المتعدد للفرض الأول

	Dependent Variable: ADAC		
Variable	β.Coef.	t-stat.	Sig.
Constant	-968	-0.012	0.991
IFRS 8	-509	-0.043	0.965
Size	105	0.115	0.909
Lev	537	0.693	0.489
ROA	-223	-4.177	0.000

EISSUE	-0.089	-1.112	0.268
DISSUE	-0.022	-0.401	0.689
TURN	109	1.192	0.235
CFO	.999	32.94	0.000
Big 4	192	0.150	0.881
F-value			1297
VIF (MAX)			2.455
N			160
Adj.R2			96.4%

يتبين من خلال النتائج بالجدول الارتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ ٩٦,٤% ، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة والحاكمة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الاحصائية رقم (١) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في جودة الأرباح المحاسبية بنسبة ٩٦,٤%. لذلك ، فإن نموذج اختبار الفروض رقم (١) يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه.

كما يتبين عدم معنوية المتغير المستقل IFRS 8 الخاص بالقطاعات التشغيلية حيث أن (t-stat.= -0.043 < 2; Sig.= 0.965 < .05)، ومن ثم يتبين أن تطبيق المعيار IFRS 8 ليس له تأثير معنوي على جودة الأرباح المحاسبية، أي أن زيادة تطبيق المعيار IFRS 8 لن يؤدي إلى التأثير بشكل أو بآخر على اتجاه قرار المستخدم الخارجي للقوائم المالية بشأن أموالهم المستثمرة.

كما يتبين معنوية معامل المتغيرات الحاكمة الخاص بمعدل العائد على الأصول (ROA) والمتغير الخاص بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (CFO)، حيث أن (t-stat = -4.177, 32.94 > 2 ; Sig. = 0.00, 0.00 <0.05) ومن الملاحظ أن الأول يحمل اشارة موجبة بينما يحمل الأخير اشارة سالبة وهو ما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين معدل العائد على الأصول والمتغير التابع الخاص بجودة الأرباح المحاسبية ، كما يتبين وجود علاقة طردية بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وجودة الأرباح. والجدير بالذكر أن الباحثة لم تواجه أي مشاكل تتعلق بالازدواج الخطي (Multicollinearity) حيث أن أقصى قيمة لمعامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) تبلغ (VIF = 2.455)

وبالتالي ، يمكن للباحثة قبول الفرض العدم الأول للدراسة ورفض الفرض البديل للدراسة .

ثانياً: نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الثاني للدراسة:

يتنبأ الفرض الثانى بتحليل أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 8 على مستوى ربحية السهم، بتشغيل نموذج اختبار الفروض رقم (٢) ،

$$EPS = \beta0 + \beta1\ IFRS\ 8 + \beta2\ SIZE + \beta3\ LEV + \beta4\ ROA + \beta5\ MB + \beta6\ EISSUE + \beta7\ DISSUE + \beta8\ TURN + \beta9\ CFO + \beta10\ Big\ 4 + Year\ dummies + \varepsilon$$

حيث أن : EPS = ربحية السهم؛ تم التوصل الى النتائج التالية :

نتيجة تحليل الانحدار المتعدد للفرض الثاني

			Dependent Variable: EPS
Variable	β.Coef.	t-stat.	Sig.
Constant	10.798	3.515	0.001
IFRS 8	0.574	1.324	0.187
Size	-0.993	-2.935	0.004
Lev	0.013	0.454	0.651
ROA	3.559	1.805	0.073
EISSUE	8.803	0.297	0.767
DISSUE	-1.626	-0.798	0.426
TURN	0.128	0.381	0.703
CFO	-8.818	-0.798	0.426
Big 4	0.574	1.218	0.225
F-value			2.436
VIF (MAX)			2.455
N			160
Adj.R2			35.7%

يتبين من خلال النتائج المعروضة بالجدول الانخفاض الحاد بالقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ ٣٥,٧%، وهو ما يشير الى أن المتغيرات المستقلة والحاكمة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الاحصائية رقم (٢) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في ربحية السهم بنسبة ٣٥,٧% فقط. وبالتالي لا يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه.

كما يتبين عدم معنوية المتغير المستقل الخاص بالقطاعات التشغيلية حيث أن (t-stat.= 1.324 < 2; Sig.= 0.187 < .05)، وبالتالى، تطبيق المعيار ليس له تأثير معنوي على ربحية السهم.

كما يتبين معنوية معامل المتغير الحاكم الخاص بالحجم (SIZE) ، حيث أن (t-stat = -2.938, Sig. = 0.004 < 0.05 ; 2 < ومن الملاحظ أنه يحمل اشارة موجبة وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين الحجم وربحية السهم أي أن زيادة الحجم يؤدي الى زيادة ربحية السهم.

والجدير بالذكر أن الباحثة لم تواجه أي مشاكل تتعلق بالازدواج الخطي (Multicollinearity) حيث أن أقصى قيمة لمعامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) تبلغ (VIF = 2.455)

وبالتالي ، يمكن للباحثة قبول الفرض العدم الثاني للدراسة ورفض الفرض البديل للدراسة .

ثالثاً: نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الثالث للدراسة:

يتنبأ الفرض الثالث بتحليل أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 8 على مستوى عائد الأسهم. بتشغيل نموذج اختبار الفروض رقم (٣) ،

$$RET = \beta0 + \beta1\ IFRS\ 8 + \beta2\ \Delta E + \beta3\ IFRS\ 8 * \Delta E + \beta2\ SIZE + \beta3\ LEV + \beta4\ ROA + \beta5\ MB + \beta6\ EISSUE + \beta7\ DISSUE + \beta8\ TURN + \beta9\ CFO + \beta10\ Big\ 4 + Year\ dummies + \varepsilon$$

حيث أن : RET= العائد على السهم؛ ΔE = التغير فى الأرباح (التغير السنوى فى الأرباح قبل البنود الإستثنائية مقسوما على القيمة السوقية للأسهم المشتركة فى بداية المدة)؛و تم التوصل إلى النتائج بالجدول التالي:

نتيجة تحليل الانحدار المتعدد للفرض الثالث

	Dependent Variable: RET		
Variable	β.Coef.	t-stat.	Sig.
Constant	-7.190	-0.205	0.838
IFRS 8	0.910	0.186	0.853
ΔE	1.573	0.771	0.442
Size	1.104	0.285	0.776
Lev	0.100	0.311	0.766
ROA	-11.208	-0.491	0.624
EISSUE	-5.399	-1.596	0.113
DISSUE	4.875	2.095	0.038
TURN	-1.749	-0.462	0.645
CFO	1.885	0.152	0.880
Big 4	-6.201	-1.166	0.245
F-value			0.931
VIF (MAX)			2.533

N	160
Adj.R2	24.3%

يتبين للباحثة من خلال الجدول الانخفاض الحاد بالقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ ٢٤,٣%، وهو ما يشير الى أن المتغيرات المستقلة والحاكمة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الاحصائية رقم (٣) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في عائد السهم بنسبة ٢٤,٣% فقط. وبالتالي، فان نموذج اختبار الفروض رقم (٣) لا يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه.

كما يتبين للباحثة عدم معنوية المتغير المستقل IFRS 8 الخاص بالقطاعات التشغيلية حيث أن (t-stat.= 0.186 < 2; Sig.= 0.853 < .05)، ومن ثم يتبين أن تطبيق المعيار ليس له تأثير معنوي على عائد السهم.

كما يتبين معنوية معامل المتغير الحاكم الخاص بمستوى التغير في اجمالي الخصوم (DISSUE) ، حيث أن (t-stat = 2.095, > 2 ; Sig. = 0.038 < 0.05) ومن الملاحظ أنه يحمل اشارة موجبة وهو ما يشير الى وجود علاقة طردية بين مستوى التغير في اجمالي الخصوم وعائد السهم. والجدير بالذكر أن الباحثة لم تواجه أي مشاكل تتعلق بالازدواج الخطي (Multicollinearity) حيث أن أقصى قيمة لمعامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) تبلغ (VIF = 2.533).

وبالتالى، يمكن للباحثة قبول الفرض العدم الثالث للدراسة ورفض الفرض البديل .

١١ النتائج :

ويمكن تلخيص أهم النتائج للدراسة فيما يلى :

- لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتطبيق المعيار IFRS 8 الخاص بالقطاعات التشغيلية على مستوى الاستحقاقات الاختيارية.
- وجود علاقة عكسية بين معدل العائد على الأصول والمتغير التابع الخاص بجودة الأرباح المحاسبية.
- كما يتبين وجود علاقة طردية بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية و جودة الأرباح المحاسبية .
- لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتطبيق المعيار IFRS 8 الخاص بالقطاعات التشغيلية على مستوى ربحية السهم.
- وجود علاقة طردية بين الحجم وربحية السهم أي أن زيادة الحجم يؤدي الى زيادة ربحية السهم.

- لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتطبيق المعيار IFRS 8 الخاص بالقطاعات التشغيلية على مستوى عائد السهم.

- وجود علاقة طردية بين مستوى التغير في اجمالي الخصوم وعائد السهم .

١٢ التوصيات :

- ضرورة وجود ضوابط لتفعيل معيار القطاعات التشغيلية حيث تبين أن معظم الشركات المصرية المقيدة بالبورصة لم تطبقه حتى الآن .
- يجب أن تتخذ إدارة البورصة المصرية وهيئة الرقابة المالية الإجراءات اللازمة لإلزام الشركات المقيدة بالبورصة بتطبيق المعايير المحاسبية الجديدة التى تم تفعيلها ،حتى تتوافر إمكانية الإعتماد على التقارير المالية فى إتخاذ القرارات الإستثمارية والتمويلية.
- يجب أن تتخذ الشركات الإجراءات اللازمة لزيادة الوعى لدى العاملين لديها بأهمية إتباع المعايير المحاسبية وكيفية تطبيقها ، عن طريق عقد الدورات التدريبية لهم .
- ضرورة توعية الشركات ذات القطاعات أو ذات الفروع بأهمية المقارنة الدورية بين القطاعات ، حتى تتمكن من إعداد قوائم مالية ذات قيمة ومنفعة كبيرة لدى مختلف أصحاب المصالح .
- ضرورة قيام الهيئات المعنية بزيادة الوعى لدى المتعاملين فى أسواق رأس المال بأهمية دراسة الصفات الواجب توافرها فى الأرباح لتكون جيدة ، وعدم الإنخداع برقم الربح.
- ضرورة قيام الهيئات المعنية بوضع آليات واضحة وأكثر تفصيلاً لكيفية الإعتماد على تخصيص الموارد كأساس لتقسيم القطاعات التشغيلية حتى تتلائم مع كافة أنشطة الشركات .
- يجب قيام الهيئات المعنية بوضع ارشادات وضوابط أكثر تحديداً لمدخل الإدراة وكيفية تطبيقة من قبل المدير المسؤل ، لتجنب الكثير من الإنتقادات الموجهه للمعيار .
- ضرورة قيام الهيئات المعنية بإصدار الإرشادات لإلزام الشركات ذات القطاعات بتنظيم عرض القوائم القطاعية فى شكل تقارير مالية مستقلة سنوية و مرحلية مرفقة بالقوائم المالية ، للمساهمة فى التحليل والفهم الجيد لمدلول القوائم المالية.
- ضرورة قيام الشركات ذات القطاعات بتوفير محتوى معلوماتى فى تقاريرها المالية يضمن تحقيق تماثل المعلومات لكافة الأطراف أصحاب المصالح .

المراجع:

أبو الخير ،مدثر طه ،(١٩٩٩)،"إدارة الربح المحاسبى فى الشركات المصرية - دليل ميدانى من التغيرات فى ارصدة المخصصات بالقوائم المالية "،مجلة التجارة والتمويل ،كلية التجارة ،جامعة طنطا ،العدد الثانى .

حماد ، طارق عبدالعال ،(٢٠٠٦)، " موسوعة المعايير المحاسبية "، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والمصرية ، الجزء الثانى - عرض القوائم المالية .

حماد ، طارق عبدالعال ،(٢٠١٦) ،"موسوعة المعايير المحاسبية –الجزء الثانى" الدار الجامعية للنشر ،اسكندرية ، مصر .

عبدالرحيم ، رضا محمود محمد ، (٢٠١٨) ،" أثر درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٤١ على قيمة الشركة – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية " ، بحوث ومقالات ، جامعة عين شمس ،إيكو لينك ،مج ٢٢ ،ع ٤ ،ص ١٠-٦٧ .

على ، وليد أحمد محمد،(٢٠١٦)،"تقييم أثر القياس والإفصاح المحاسبى عن القيمة العادلة لأصول القطاعات التشغيلية على استدامة الشركة طبقا لمعايير التقارير المالية الدولية بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية"،مجلة الفكر المحاسبى ،كلية التجارة ،جامعة عين شمس،مج٢٠ ،ع٤ ،١٤٠-٨٩.

كيوان ، راندا مرسى ،(٢٠١٠) ،"تحليل العلاقة بين مؤشرات الأداء المالية وجودة الأرباح المحاسبية فى شركات المساهمة المصرية – دراسة تطبيقية " ،المعهد التكنولوجى العالى ، ايكو لينك

محمد ،محمد سمير فوزى (٢٠١٧) ،"العلاقة بين جودة الأ رباح المحاسبية وعوائد الأسهم للشركات المساهمة المصرية : دراسة إمبريقية " ،مجلة البحوث التجارية ،جامعة الزقازيق ،ايكو لينك ، مج ٣٩ ،ع ١ ،ص ١٦٧-١٣٧

مصطفى ، أبوبكر (٢٠١٥)،"تطور اساس الإفصاح عن المعلومات القطاعية وأثر ذلك على تدعيم إرساء مبادئ حوكمة الشركات –دراسة ميدانية"،مجلة نور للدراسات الإقتصادية ،ع١ ،٥١-٨٩ .

موسوعة المعايير المصرية ٢٠١٥.

يوسف ، على (٢٠١٥)،" دور الإفصاح القطاعى فى تعزيز ملائمة التقارير المالية – دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة فى سوق دمشق للأوراق المالية "،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ،مج ٣٧ ،ع ٤ ،ص ٤٦٧-٤٩٥ .

Altintasn, T., (2010) ,"Switching to IFRS 8 and Its impact on the Turkish Listed Companies" , Sosyal Bilimer Dergisi , VOL.2 , PP. 98-122

André P., Andrei F., Rucsandra M., (2016) ," Segment Disclosure Quantity and " ,The 'Quality under IFRS 8 : Determinants and Effects on Financial Analysists International Journal of Accounting , Vol. 51 ,No. 4 ,PP. 462-463 .

Bugeja, M., Czernkowski, R., & Moran, D. (2015). The impact of the management approach on segment reporting. Journal of Business Finance & Accounting, 42(3&4), 310–366.

Camelbach Research alliance Ine. March (2002), Quantitative Analysis of Earning Quality the Earning Factor Modle,www.camelbackra.com

Chan Konan , chan Louis K.C. , Jegadeesh Narasimhan & Lakonishok Josef . ., (2006) , 'Earnings Quality and stock Returns ",Journal of Business , vol . 779 : No3

Cristina A., Bunea - Bontaş ,(2016) ," IFRS 8 Operating Segments :General Considerations Regarding The Management Approach ", Revisit Strategic Managerial ,Vol. 33 ,PP. 40-44 .

Cristina A., Bunea - Bontaş ,(2016) ," IFRS 8 Operating Segments :General Considerations Regarding The Management Approach ", Revisit Strategic Managerial ,Vol. 33 ,PP. 40-44 .

Dechow, P. M., Kothari, S. P., & Watts, R. L. (1998)." The relation between earnings and cash flows". Journal of Accounting and Economics, 25(2), 133 –168

Dechow, P. M; and Schrand C. ,(2010) "Understanding Earnings Quality : A Review of the Proxies their Determinants their Consequences ". Journal of Accounting and Economics ,vol. 50 (2-3) , PP344-401.

Demerjian Peter.,Lev Baruch and Sarah Mc Vay.,(2013),"Managerial Ability and Earnings Quality ", The Accounting Review,Vol.88,No.2,PP.463-498.

Hermanns , Severine .,(2006) , " Financial information and Earnings Quality : a Literature Review " Working Paper facultes Universitaries Noter- Dame De La paix

IASB (2009), IFRS 8 ," operating segments", Londonres , International Accounting Standards Board.

Ibrahim ,K. ,(2015), "The Impact of Firm characteristics on IFRS 8" Journal of accounting & finance ,vol.1,pp.89-113.

Julia A. Souza ,Alfredo S. Neto , Gideon C. De Benedicto ,Douglas J. Mendonca , (2016) ," Segment Reporting in Brazil : Factors Influencing the Disclosure ", International Journal of Business, Management and Economic Research , Vol. 7 , No. 6 , PP. 804-816 .

Kopecká, N.,2016," The IFRS 8 Segment Reporting Disclosure: Evidence on the Czech Listed Companies". European Financial and Accounting Journal, vol.11, no. 2, pp. 05-20.

Manuela L. , Carlo D. (2012), "An Analysis of Segment Disclosure Under IFRS 8 &IAS 14 ",World business research Conference , Bangkok ,Thailand , 4-6 octoper.

Manuela L. , Carlo D. (2012), "An Analysis of Segment Disclosure Under IFRS 8 &IAS 14 ",World business research Conference , Bangkok ,Thailand , 4-6 octoper.

Miller , J., 2007 . " Detecting earnings management atool for practitioners and Regulators " Unpublished PH . D .Dissertation Anderson University.

Nancy B. Nichols ,Donna L. Street and Ann Tarca ,(2013)," The Impact of Segment Reporting Under the IFRS 8 and SFAS 131 Management Approach : A Research Review ", Journal of International Financial Management & Accounting ,Vol. 24 ,No. 3 ,PP.261-310 .

Nichols, N. B., Street, D. L., &Tarca, A. (2013). The impact of segment reporting under the IFRS 8 and SFAS 131 management approach: A research review. Journal of International Financial Management & Accounting, 24(3), 261 –312.

Odia J. O.,Imagbe ,V. U. ,(2015), " Towords the Usefulness and Implications of Segment Reporting Standards ", Mediterranean Journal of Social Science ,Vol. 6, .No.6 , PP.30-42

Ranganatham M.et al. (2011) ,"Earnings Quality,Corporate Governance and Firm Performance " Working Paper Series ,USA.

Sameh K. Fakhfakh ,Ridha Shabou M. ,Pige B. ,(2018) , "Determinants of Segment Reporting Quality : evidence from EU , Journal of Financial Reporting and Accounting ,Vol. 16, No. 1, PP. 84-107

Zhou ,Y., (2014),"Disclosure Regulation and the Competition between Public and Private Firms : The Case of segment Reporting ",the University of Florida accounting workshop ,January ,pp.1.